

أولاً : المرصد الإقتصادي خلال الشهر



(1) تقارير محلية

أ- أكد تقرير
الأول من العام المالي الحالي (يوليو - سبتمبر) الصادر عن وزارة التهمة الاقتصادية

ت:

- تراجع الأداء التصديري للصادرات الصناعية خلال الفترة من يناير حتى سبتمبر 2009، في ظل انكماش التجارة الدولية بعد الأزمة المالية العالمية، وتراوحت نسب الانخفاض ما بين 20% و36%، باستثناء مجموعة الصناعات الدوائية وصناعات الأثاث والملابس الجاهزة والحاصلات الزراعية التي حافظت على استقرار صادراتها إلى حد كبير.
- بلغت قيمة الصادرات السلعية الحاصلة على مائدة من صندوق تنمية الصادرات نحو 1.67 مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي 2009-2010. وأشار التقرير إلى أن المساندة المالية المناظرة نحو 1.2 مليار جنيه، استفادت منها 1458 شركة وطنية، وبالتالي يكون العائد من المساندة في حدود 1.4 دولار.

ب- اظهر تقرير حديث لوزارة المالية عن أداء الموازنة العامة خلال الأربعة أشهر الأولى من العام المالي الحالي :-



- ارتفاع العجز الكلي بالموازنة العامة بنحو 1.2 نقطة مئوية لتصل نسبته إلى 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي حيث سجل عجز الموازنة الكلي 40.6 مليار جنيه خلال الفترة من عام 2009/2010 مقابل 22.6 مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام 2008/2009 .
- ارتفع نسبة العجز الأولى قبل خصم فوائد القروض العامة بنحو 0.8 نقطة مئوية لتصل إلى 1.4% من الناتج المحلي خلال الفترة من يوليو إلى أكتوبر الماضيين مقابل 0.6% خلال نفس الفترة من عام 2008/2009 .
- إنخفضت الإيرادات والمنح بنحو 44% لتصل إلى 35 مليار جنيه مقابل 65.6 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق وذلك بسبب تراجع الإيرادات الضريبية بنسبة 2% وغير الضريبية بنسبة 42% ..
- بلغت حصيلة الضرائب على أرباح الشركات نحو 7.7 مليار جنيه بإنخفاض 15.7% عن نفس الفترة من العام السابق، كذلك إنخفضت الإيرادات المحصلة من كل من الضرائب على السلع والخدمات بنحو 4.6% لتسجل 18.3 مليار جنيه والرسوم الجمركية على تجارة مصر الدولية بنحو 21.1% لتسجل 3.8 مليار جنيه ، كما إنخفضت الحصيلة من الإيرادات العامة الأخرى بنحو 38.2% السما يقرب من 14.6 مليار جنيه خلال الفترة من يوليو إلى أكتوبر

من عام 2010/2009 بالإضافة الى إنخفاض المنح بنحو 62% لتحقق 1.7 مليار جنيهه مقابل 4.4 مليار جنيهه خلال نفس الفترة من العام السابق .

- إرتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة خلال الربع الأول من عام 2010/2009 بأكثر من الضعف لتصل الى 21.8 مليار جنيهه مقابل 10.6 مليار جنيهه .خلال نفس الفترة من عام 209/208 وكذلك إرتفاع قيمة القروض المحلية المسددة الى 4.1 مليار جنيهه .
- إرتفع المتوسط المرجح لآجال أذون الخزانة فى نهاسة سبتمبر 2009 الى 1.5 سند مقابل 1.4 سند نهاية يونيو 209 فى حين إنخفض متوسط سعر الفائدة المستحق عليها خلال الربع الأول من عام 2010/2009 الى 10.5% مقابل 11% خلال عام 2009/2008 .
- نجحت وزارة المالية فى تخفيض نسبة إجمالى الدين الى الناتج المحلى بشكل تراكمى يصل الى 40 نقطة مئوية خلال السنوات الأربع الماضية .



ج- أكد تقرير عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بأن :-

- ارتفع معدل التضخم السنوى عن شهر أكتوبر الماضى إلى 12.8%، مقارنة بأكتوبر 2008، وكان معدل التضخم السنوى خلال شهر سبتمبر الماضى سجل 10.2% مقارنة بسبتمبر 2008.
- وتمثل الارتفاع الأكبر حسب النشرة فى مجموعة الطعام والمشروبات بنسبة 20.2% السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 22.4%، ، ولقسم الملابس والأحذية بنسبة 3.3%، وارتفع الرقم القياسى لقسم المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود بنسبة 2.0%.
- ارتفاع الرقم القياسى لقسم الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة بنسبة 3.9%، و الرعاية الصحية بنسبة 4.5%، والنقل والمواصلات بنسبة 1.6%، وشهد قسم الثقافة والترفيه ارتفاعا بنسبة 5.2%. ارتفاع الرقم القياسى لقسم التعليم بنسبة 8.6%، بجانب ارتفاع الرقم القياسى لقسم المطاعم والفنادق بنسبة 7.6%، ومن ناحية أخرى، انخفض الرقم القياسى لقسم الإتصالات السلكية واللاسلكية بنسبة 0.1% .

د- أكد تقرير المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة حول أداء المراكز



التكنولوجية خلال الفترة من يوليو الى أكتوبر 2009 ان :-

المراكز التكنولوجية قامت بتقديم خدماتها الي 742 مصنعا وشركة, حيث تم تدريب نحو 2610 فنيين ومهندسين واجراء 1225 اختبارا لجودة المنتجات وتوقيع 147 عقدا لنقل التكنولوجيا الحديثة الي المصانع لتوفير أحدث التكنولوجيات العالمية داخل المصانع المصرية فى مختلف القطاعات الصناعية وحصلت 500 شركة ومصنع علي علامة الجودة المصرية كما حصلت 400 شركة أخرى علي الشهادة الدولية للتوافق البيئي, وتم اعداد 2500 مصمم فى مجالات الأثاث والملابس الجاهزة

والصناعات الهندسية والجلود والحلي واتيحت فرص عمل لهم داخل المصانع والشركات المختلفة, مما ساعد علي تعميق الصناعات المحلية والارتقاء بتنافسية وجودة منتجات هذه الشركات والمصانع.

جدول (1) يوضح عدد الشركات المستفيدة من خدمات المراكز التكنولوجية

خلال الفترة من يوليو / أكتوبر 2009

اسم المركز	عدد الشركات المستفيدة من خدمات المركز
مركز تكنولوجيا البلاستيك	137
مركز الجلود	121
مركز الصناعات الغذائية	116
مركز الدباغة	78
مركز تحسين الجودة الإنتاجية	68
مركز التصميمات والموضة	66
مركز الرخام والجرانيت	35
مركز الأثاث	42
مركز الصناعات الهندسية	38
مركز الإنتاج الأنظف والتسويق الدولي للمنسوجات والحلى	30

المصدر: تقرير وزير التجارة والصناعة حول أداء المراكز التكنولوجية خلال الفترة من يوليو /أكتوبر 2009 من (اليوم السابع الإلكترونية)

جدول (2) يوضح نسبة المكون التكنولوجي فى الصناعات المحلية

أسم القطاع	نسبة المكون التكنولوجي%
قطاع الرخام	من 40%-65%
قطاع الصناعات الهندسية	20%
قطاع الأثاث والأخشاب	65%
قطاع الدباغة والجلود والمنسوجات والملابس الجاهزة	60%
قطاع الصناعات الغذائية	من 20%-40%
قطاع المحاجر	من 25%-50%

المصدر: تقرير وزير التجارة والصناعة حول أداء المراكز التكنولوجية خلال الفترة من يوليو /أكتوبر 2009



مؤشرات محلية :

الاقتصادية:

أهم المؤشرات المحلية

نسبة التغير %	الفترة المقارنة		المؤشر
	أغسطس 2009	سبتمبر 2009	
(1.7)	41.9	41.2	نسبة الإلتزام لقطاع الأعمال الخاص
1.9	41.8	42.6	نسبة صافى المطلوبات من الحكومة لإجمالي الإلتزام
(0.1)	81.2	81.1	نسبة القروض
20.0	9.0	10.8	معدل التضخم

المصدر : النشرة الشهرية للبنك المركزي المصري العدد (152) نوفمبر 2009

المؤشرات الكمية للربع الرابع من العام المالي 2009/2008 مقارنة بالربع الرابع من العام المالي 2008/2007

نسبة التغير %	الفترة المقارنة		المؤشر
	الربع الرابع من 2008/2007	الربع الرابع من عام 2009/2008	
(9.3)	56.2	51.0	الصادرات السلعية الى الواردات السلعية
(6.9)	230.9	215.0	المتحصلات الخدمية الى المدفوعات الخدمية
(22.5)	4.0	3.1	العجز فى الميزان التجارى بالنسبة للنتائج المحلى الاجمالي
33.3	1.2	1.6	الاستثمار الأجنبي المباشر "صافى" بالنسبة للنتائج المحلى الاجمالي

المصدر : النشرة الشهرية للبنك المركزي المصري العدد (152) نوفمبر 2009

نسبة التغير %	سبتمبر 2009	سبتمبر 2009	صافى الاحتياطيات الدولية بالمليون دولار
1.5	33.551	34.068	إجمالي الاحتياطيات الرسمية بالمليون دولار
-	8.0	8.1	عدد شهور الواردات السلعية التى يغطيها صافى الاحتياطيات الدولية

المصدر : النشرة الشهرية للبنك المركزي المصري العدد (152) نوفمبر 2009

أخبار محلية



■ دعا المهندس رشيد محمد رشيد، وزير التجارة والصناعة، إلى ضرورة الانتهاء من وضع خارطة طريق تحدد العلاقات التجارية والمتوسطة لدول شمال وجنوب المتوسط لما بعد عام 2010، للإسهام في تحسين مستويات المعيشة وتقليل التفاوت في نصيب الأفراد من الناتج القومي الإجمالي، وخلق استقرار مستدام في دول الشمال والجنوب مؤكداً على ضرورة تنفيذ المبادرات الواردة في خارطة الطريق خلال عام 2010، ومن بينها :-

■ إنشاء آلية تسهيل التجارة والاستثمار والعمل على إزالة العوائق غير الجمركية لتوفير فرص حقيقية للنفاذ للأسواق.

■ دعم التعاون الإقليمي لدول الجنوب بعقد اتفاقيات تجارة حرة. و يتطلب تنفيذ تلك الخارطة التغلب على الثغرات ومن أهمها عملية تراكم قواعد المنشأ اليورومتوسطي، وكذلك بعض المسائل التقنية الأخرى. وأوضح معالي / المهندس الوزير الآتي :-

- أن معدلات التبادل التجاري بين دول شمال وجنوب المتوسط ازدادت بمعدل 8% سنوياً في الفترة من 2004 وحتى 2008، وأضاف أن معدل التبادل التجاري بين دول جنوب المتوسط في زيادة مستمرة أيضاً، مشيراً إلى أن معدل التبادل التجاري بين دول الجنوب لا يتعدى 2.1% من إجمالي تجارتهم الخارجية وذلك في عام 2008.

- تضاعف حجم الاستثمارات المتدفقة من دول الاتحاد الأوروبي لدول اليورومتوسطي بمعدل ثلاثة أضعاف منذ عام 2000 كانت الغالبية العظمى منها لدول شمال المتوسط ولم تحصل دول جنوب المتوسط إلا على نسبة 2% فقط من هذه الاستثمارات.

■ إفتتح وزير التجارة والصناعة رشيد محمد رشيد، ومدير شعبة العولمة وإستراتيجيات التنمية في منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد هانير فلاسيبيك ورشة عمل حول تنشيط الاقتصاد والتجارة في الدول العربية، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة. وذكر بيان وزعه المركز الإعلامي للأمم المتحدة أن ورشة العمل ناقشت الآتي :-

■ السياسات الاقتصادية والتجارية ومؤشرات التجارة

■ الصلة بين السياسات التجارية

■ التكامل الإقليمي بين البلدان العربية للقضاء على الفقر

■ استحداث فرص عمل جديدة وتسريع النمو الاقتصادي

وتعد الورشة جزءا من مشروع وضعته المنظمة بشأن النهوض بالسياسات الاقتصادية والتجارية الموجهة نحو النمو دون الإقليمي، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بلدان عربية مختارة وهي : مصر وفلسطين والأردن والسودان والمغرب بهدف تشجيع إستراتيجيات تجارية إنمائية التوجه بين الاقتصاد العربي، مشيرا إلى أن هذا المشروع لا يهدف إلى توسيع التجارة فحسب، وإنما يرمى أيضا إلى الحد من البطالة والفقر.

■ إقترحت منظمة العمل الدولية فرض غرامات على أصحاب المنشآت التي تتسبب في تلوث البيئة بغاز ثاني أكسيد الكربون لما ينتج عنه من أضرار للمناخ وصحة العاملين في هذه المنشآت. وأعلنت منظمة العمل الدولية أنها تشارك في مؤتمر التغير المناخي في العاصمة الدانماركية كوبنهاجن، للفت الانتباه إلى قيمة "الوظائف الخضراء" من أجل جني ثمار التنمية، ومواجهة التحديات التي تواجه العمالة المرتبطة بهدف خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO2.

وتؤكد المنظمة أنه يوجد تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة المختلفة، مما يساهم في تسهيل التحول الاقتصادي والاجتماعي للقطاعات الرئيسية، وتعزيز للدول صاحبة العضوية بمنظمة العمل الدولية، وذلك من خلال الوظائف الخضراء التي تساهم في النمو على كلا الطرفين، وتخضير أماكن العمل .



أخبار عالمية :

■ أعلنت المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بباريس عن إختيار مصر رئيسياً للجنة المنظمات الدولية غير الحكومية وهي واحدة من أهم لجان المنظمة الدولية. وصرح الدكتور محمد الذهبى القائم بأعمال الوفد المصرى بالمنظمة بأن إختيار مصر لهذا المنصب يعد الأول فى تاريخ المنظمة وعلى مستوى الدول العربية الأعضاء بالمنظمة ، تقديراً لأهمية مصر على المستوى الجغرافى ولكونها من الأعضاء الأساسيين بالمجلس التنفيذى للمنظمة منذ نشأتها الأولى .

■ أكدت مؤسسة (فيتش) العالمية تصنيفها الإنتمائى السيادةى لمصر وابتقت عليه عند BB+ للعملة الأجنبية فى الأجل الطويل و-BB للعملة المحلية فى الأجل الطويل (تقييم استثمارى) كما تم تأكيد التصنيف الممنوح للعملة الأجنبية على سقف تقييم مصر COUNTRY CEILING عند BB . وأشار بيان المؤسسة الى أن الإقتصاد المصرى أثبت قدرته على مواجهة الأزمة المالية العالمية وذلك بفضل الإصلاحات التى تم تنفيذها منذ عام 2004 والتى ساعدت على تشجيع الإستثمار وتعدد مصادر النمو الإقتصادى .

■ مصر خامس دولة عالمياً فى المساهمة بقوات حفظ السلام :

أكد وزير الخارجية أن مصر اصبحت لأول مرة خامس أكبر دولة مساهمة بقوات وشرطة فى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال شهر ديسمبر 2009 والأولى عربياً ، وهذا يعتبر دليلاً على إضطلاع مصر بدور ريادى فى صيانة السلام الدولى على المستوى العالمى وحرصاً على أمن وإستقرار جواره الأقليمى.

■ اختارت الدول الاعضاء بمنظمة التجارة العالمية بالاجماع المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة نائبا لرئيس المؤتمر الوزارى السابع للمنظمة. وتعد هذه هى المرة الاولى التى يتولى فيها وزيراً مصرياً لهذا المنصب. وذكر بيان لوزارة التجارة والصناعة أن هذا الإختيار تأكيداً على أهمية الدور المصرى كمنسق عام للمجموعة الأفريقية وما تبذله من جهود مضيئة فى الدفاع عن مصالح الدول النامية والاقبل نموا فى كافة المسارات التفاوضية. وهو انعكاساً لدور مصر النشط عن طريق عضويتها فى التكتلات التفاوضية للسلع الصناعية وبصفة عامة قيادتها للمجموعة العربية والتنسيق المستمر مع بقية المجموعة الخاصة بالدول النامية والاقبل نموا مثل مجموعة الـ 90 ومجموعة الكارينز وغيرها من المجموعات.

تقارير عالمية :



■ ذكر تقرير إقتصادى ألمانى أن مصر حالياً تعد واحدة من أفضل 10 دول فى العالم جاذبة للإستثمار وأن هناك فرصاً كبيرة وواعدة للشركات الألمانية للإستثمار فى مصر خاصة فى قطاعات الغاز والطاقة الجديدة والمتجددة والصناعات المغذية للسيارات وصناعة

معدات طاقة الرياح والطاقة الشمسية ، وأوضح التقرير ان العلاقات المصرية الألمانية شهدت طفرة صناعية وإستثمارية كبيرة وان التجارة البينية بين البلدين فى زيادة مستمرة وبلغت عام 2008 نحو 4.3 مليار يورو ، كما أكد المدير التنفيذى للغرف الألمانية العربية للصناعة والتجارة أن مصر تعتبر من أفضل الدول المناسبة للإستثمارات الألمانية مشيراً الى التجارب الناجحة للشركات الألمانية فى مصر .

■ أكد بيان مؤسسة فيتس العالمية الخاصة بالتصنيف الائتماني على ثبات مؤشرات المالية العامة خلال العام المالى 2009، وذلك فى أعقاب انخفاض الدين العام بحوالى 33% من الناتج المحلى الإجمالى خلال الثلاث سنوات الماضية، وتوقع البيان أن يصل عجز الموازنة العامة إلى 8.4% خلال العام المالى 2010 مع استقرار السدين العام. وأضاف البيان أن الاقتصاد المصرى قد أثبت قدرته على مواجهة الأزمة المالية العالمية، وذلك بفضل الإصلاحات التى تم تنفيذها منذ عام 2004 والتى ساعدت على تشجيع الاستثمار وتعدد مصادر النمو الاقتصادى، وأن المؤشرات الخارجية القوية للاقتصاد المصرى تعد عاملاً آخر مسانداً للتصنيف الائتماني الممنوح لمصر. وأشار بيان المؤسسة إلى أن الاقتصاد المصرى:

- بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادى قبل الأزمة 7% وصاحب ذلك تطورات إيجابية بالنسبة لمؤشرات الدين العام والمؤشرات الخارجية بما جعله فى وضع أفضل سواء بالمقارنة بالدول الأخرى ذات نفس التصنيف الائتماني بل وتجاوز الدول الأعلى تصنيفاً. لتبنى الحكومة المصرية لحزمة التحفيز المالى التى بلغت حوالى 1.5% من الناتج المحلى الإجمالى العام الماضى.
- شهدت السنوات الأخيرة تحسناً فى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر بما ساعد على تمويل عجز الميزان الجارى.
- ارتفاع صافى احتياطي النقد الأجنبى لدى البنك المركزى فى الآونة الأخيرة، وذلك بعد الانخفاض الذى شهده فى الربع الرابع من عام 2008. كما أشاد البيان بمناخ الاستثمار فى مصر تطورات كبيرة فى الفترة الأخيرة داعياً إلى مواصلة هذه الإصلاحات.



ثالثاً : أخبار المشروعات الصغيرة والمتوسطة :-

المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية التى فازت فى نهائيات المسابقة العربية الأولى لـ (رواد المشاريع الصناعية الصغيرة

-أكد أمين عام الصندوق الإجتماعى للتنمية أن الصندوق سيقدم جميع أنواع الدعم المالى والإدارى والفنى والتسويقي لأصحاب أفكار

والمتوسطة) أو المشروعات الناجحة ذات الجدوى الاقتصادية، والصندوق بدأ فى دراسة تلك المشروعات للوصول الى اناسب أنواع الدعم المالى والفنى والإدارى الذى يمكن أن يقدمه لتحويل هذه الأفكار الى واقع ملموس بعد التأكد من قدرتها على تحقيق الجدوى الاقتصادية المتوقعة منها وتحقق القيمة المضافة للمجتمع والتحقق من قدرتها على إيجاد فرص عمل جديدة ومستقرة ومدى مساهمتها فى تدبير الاحتياجات أو الخدمات التى تلبى المطالبة الملحة للمجتمع والمواطنين، ويأتى هذا فى إطار خطط الصندوق الرامية الى دعم وتنمية المشروعات الصغيرة على طريق المساهمة فى جهود الدولة لرفع مستوى المعيشة ودفع عجلة التنمية .

-دعا الأستاذ/ هانى سيف النصر الأمين عام الصندوق الإجتماعى للتنمية الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى الإستفادة من إتفاقية تنمية المشروعات متناهية الصغر الموقعة بين الصندوق والبنك التجارى الدولى CIB ، والإتفاقية توفر التمويل الميسر اللازم لإقامة تلك المشروعات بمختلف محافظات الجمهورية وأوضح أن الإتفاقية تتيح أمام الجمعيات الأهلية والمؤسسات العاملة فى مجال التمويل متناهى الصغر فرصة الحصول على تمويل وفقاً لمعدلات السوق بالتعاون مع الصندوق بتمويل من بنك التنمية والتعمير الألمانى KfW كجزء من تنفيذ برنامج أفضل الممارسات للتمويل متناهى الصغر .

-فى إطار تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة قام المشروع الكندى لتنمية الخدمات غير التمويلية للمشروعات الصغيرة

والمتوسطة BDSSP ببحث التعاون مع المنظمة الدولية الألمانية للتعاون التقنى GTZ فى مجال تنمية مهارات العاملين بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمنطقة مرغم الصناعية على سبل إدارة البيئة بشكل يقلل الهادر ويزيد من ربحية هذه المشروعات ، كما أكد كبير خبراء تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمشروع الكندى BDSSP أن الهدف من هذا التعاون هو تفعيل برنامج إدارة البيئة المربحة PREMA داخل وحدة تنمية الأعمال بمرغم التى أنشأها المشروع الكندى بالتعاون كمشروع تجريبى لدعم اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى هذه المنطقة ، وبرنامج PREMA هو برنامج وضعته المنظمة الألمانية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لرفع كفاءة الموظفين الإداريين واصحاب المشاريع بجميع أحجامها فى تحديد وتطوير وتنفيذ التدابير الرامية الى حد كبير الى خفض تكاليف الإنتاج وتحسين الأداء البيئى وتعزيز القدرات التنظيمية .

- يرى المدير الإقليمى والعضو المنتدب لبنك بى إن بى باريبا- مصر أن البنك على إستعداد أن يقوم بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة فى مصر وبصفة خاصة الأنشطة التى ترعاها الغرفة التجارية الفرنسية التى تأتى ضمن الشراكة المصرية الفرنسية ، و البنك على إستعداد لدراسة تمويل أى مشروع ترغب أى شركة صغيرة أو متوسطة يتم عرضها على البنك ، ومن إجراءات التمويل الإستعلام الجيد عن العميل ومعرفة ميزانياته المالية والمستندات الخاصة بالمشروع ، ويوضح المدير الإقليمى للبنك الفرنسى بأن البنك لم يتوسع فى إقراض بعض المشروعات ومنها

التسويق العقاري وتشديد الفنادق إلا بعد الدراسة المتأنية.

-نظم المجلس القومي للشباب برئاسة د. محمد صفى الدين خربوش، بالتعاون مع بنك التنمية الصناعية الملتقى الأول لجذب الشباب لتنفيذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تناسب مع متطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى تمكين الشباب اقتصادياً من خلال توفير فرص عمل لهم بالتعاون مع الجهات المختلفة فى إطار التشغيل والتمكين الاقتصادى للشباب قام المجلس بإتاحة (15081) فرصة عمل بالمنشآت الشبابية، حيث تمت إتاحة (7836) فرصة عمل للشباب والفتيات داخل مراكز الشباب ومركز التعليم المدنى والمدن الشبابية، وذلك للعمل كمديرى مراكز ومسئولى حاسب آلى ومشرفين ماليين وأمناء مكتبات ومشرفين رياضيين وإداريين وخدمات معاونة، كما تمت إتاحة (7245) فرصة عمل لشباب والفتيات بنظام المكافأة الشاملة بمراكز الشباب. وأنه تم توفير 992 فرصة عمل بالتعاون مع بعض شركات القطاع الخاص، وإتاحة 500 فرصة عمل داخل منافذ توزيع الصحف والمجالات والكتب داخل مراكز الشباب بالتعاون مع مؤسسة أخبار اليوم.

-وافق صندوق التنمية المحلية على تمويل 715 مشروعاً صغيراً بقروض قيمتها 2.8 مليون جنيه فى 219 قرية فى 21 محافظة وتعمل هذه المشروعات فى مجالات الصناعات الحرفية والبيئية والميكنة الزراعية والإنتاج الحيوانى والداجنى ومنافذ البيع .

- أصدر وزير الاستثمار قراراً بتشكيل اللجنة الاستشارية لبورصة الشركات المتوسطة والصغيرة "بورصة النيل" برئاسة الدكتور محمد عمران نائب رئيس البورصة المصرية،

فى إطار تفعيل بورصة النيل للشركات المتوسطة والصغيرة. وستسهم اللجنة الاستشارية لبورصة الشركات المتوسطة والصغيرة فى الإعداد للإجراءات المطلوبة لتنشيط بورصة النيل والقيام بدورها فى تمويل الشركات المتوسطة والصغيرة خاصة فى ضوء الخبرات المتنوعة الممثلة فى اللجنة التى تمثل الجهات الرسمية والمؤسسات والهيئات المعنية بعمل الشركات المتوسطة والصغيرة لما تحمله هذه الشركات من أهمية فى الاقتصاد المصرى وما تحتاجه فى الوقت ذاته من إجراءات لتيسير حصولها على التمويل المطلوب لزيادة رؤوس أموالها وتطويرها.

تهدف اللجنة المشكلة على المساهمة فى :

- وضع الخطط والاستراتيجيات الخاصة بتمويل الشركات المتوسطة والصغيرة من سوق رأس المال .
- وضع المقترحات التى من شأنها إزالة المعوقات التى تواجه عمل السوق.
- المراجعة الدورية وتقديم تقييم لمسار عمل السوق يعرض على الجهات المختصة.
- الترويج لبورصة النيل والتعريف بأنشطتها فى مجتمع الأعمال.
- خلال منتدى شركات التنمية بدول حوض البحر المتوسط (ميداليا) ، أوضح رئيس الهيئة العامة للإستثمار أمام كبرى الشركات الفرنسية الجهود التى تبذلها وزارة الإستثمار والهيئة العامة للإستثمار للعمل على إيجاد جيل جديد من رجال الأعمال ودعم أصحاب الإستثمارات المتوسطة والصغيرة باعتبارها حجر الزاوية فى عملية الإستثمار بشكل عام وهو ما اسفر

عن إطلاق الهيئة إستراتيجية متكاملة تستهدف نشر ثقافة ريادة الأعمال والنهوض بالإستثمارات المتوسطة والصغيرة والتي تفوق عدد شركاتها فى مصر سنوياً نسبة 70% .

-صرح نائب رئيس البورصة بأن هناك شركتين تقدمتا للدخول ببورصة النيل، وأن لجنة القيد بالبورصة بصدد الموافقة على قيدهما، مشيراً إلى أن هناك خمس شركات تم قيدها بالسوق برأسمال يزيد على 40 مليون جنيه، كما قام بتقديم عرض تقديمى عن الخطة المقترحة لعمل سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، مشيراً إلى أنه سيتم دراسة حالة كل شركة على حدة بشأن طرح أسهمها بالسوق المصرى، وأن الفترة الماضية شهدت العديد من الصعوبات بسبب الأزمة المالية العالمية وتبعاتها إلا أنه من المتوقع أن يرتفع أداء الشركات فى الفترة القادمة، بالإضافة إلى زيادة الطلب من قبل الشركات للقيد ببورصة النيل وسيتم الانتهاء من الخطة الترويجية لهذا السوق، وسيتم عرضها على اللجنة الاستشارية.

-قررت لجنة قيد الأوراق المالية الموافقة على قيد أسهم رأس المال المصدر لشركة "كاتو للتنمية الزراعية" بجدول قيد الأوراق المالية المصرية "أسهم" (سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة) برأس مال مصدر قدره 12 مليون جنيه مصرى، موزعا على عدد 2.4 مليون سهم بقيمة اسمية قدرها 5 جنيهات للسهم الواحد ممثلا فى ثلاثة إصدارات

-أعلن وزير التضامن الإجتماعى أن عدد الأسر المستفيدة من مشروع الأسر المنتجة 665 ألفا و94 اسرة بإجمالى تمويل يبلغ 114 مليون و350 ألف جنيه منذ بدء المشروع وحتى سبتمبر 2009 ، كما تم تغطية العديد من المشروعات متناهية الصغر والتي تصدر عائد للأسر الأكثر إحتياجاً مع إستثمار معطيات البيئة وتحويلها الى منتجات ذات قيمة إقتصادية وفنية عالية ، وتم إنجاز 76 ألف مشروع صغير بإجمالى 1002 ملايين جنيه مموله من الصندوق الإجتماعى للتنمية و600 ألف مشروع بتمويل ذاتى من الجمعيات عن طريق راس المال الدار لجمعيات الأسر المنتجة و1797 مشروعاً بتمويل من المؤسسة القومية بمبلغ 13 مليون جنيه وسيتم التركيز فى المرحلة القادمة على توسيع نطاق التمويل كماً وكيفاً ليشمل عدداً أكبر من الأسر الأولى بالرعاية ولديها القدرة على الإنتاج لمساعدتها على إنشاء المشروعات الصغيرة وتحويلها من اسر متلقية للإعانة الى أسر منتجة مع زيادة نصيب كل اسرة من الدعم فى نفس الوقت .

-اصدر رئيس مصلحة الضرائب القواعد التنفيذية لمحاسبة المنشآت الصغيرة فى ضوء قرار وزير المالية رقم 414 لسنة 2009 وحددت المحاسبة الضريبية لكل فئة من فئات المنشآت الصغيرة التى تم تصنيفها الى 3 فئات هى أ ، ب، ج فى ضوء معايير رأس المال المستثمر ورقم الأعمال السنوى وصافى الربح وفقاً لآخر ربط ضريبي ، وأوضح أنه وفقاً للقواعد فإن الفئة (أ) وهى المنشآت متناهية الصغر التى لا تزيد رأسمالها المستثمر على مبلغ 50 الف جنيه ولا يزيد رقم أعمالها السنوى على مبلغ 250 ألف جنيه ولا يجاوز صافى ربحها السنوى وفقاً لآخر ربط نهائى

مبلغ 20 ألف جنيه فقد فرقت القواعد فى محاسبتها فيما لو كانت شخص طبيعى أو اعتبارى . فإذا كانت المنشأة (فردية) ستوقع المصلحة إتفاقية بالضريبة المستحقة مع كل منشأة على حدة (منفردة) إسترشاداً بالمناقشة والمعينة التى تجريها المصلحة للمنشأة على الطبيعة والفواتير الصادرة منها المنشأة على أن يتم تحديد مجمل الربح وفقاً لنسب الربح الصادرة بتعليمات المصلحة وتسرى الإتفاقية لمدة ثلاث سنوات وفى كل الأحوال فإن المنشأة الفردية من الفئة (أ) غير ملزمة بإمسك دفاتر للنشاط ، إلا أنها ملزمة بإصدار فواتير إيرادات عن ما تؤديه من خدمات وأعمال ومبيعات سلع أما إذا كانت المنشأة من الفئة (أ) شخص اعتبارى (شركة) فإنها تستثنى من إمساك دفاتر النشاط مقابل أن تلتزم بإمسك أجنده لتسجيل الإيرادات والمصروفات والإحتفاظ بفواتير المشتريات والمبيعات ووفقاً للقواعد التنفيذية سيم تحديد الربح لتلك المنشآت فى ضوء ما ورد بالأجنده بالإتفاق المباشر بخضم النفقات من الإيرادات

-أعلن وزير الإستثمار ان لجنة وزارية ستعقد لمناقشة مشروع قانون جديد ينظم عمل الشركات التى ستتعامل فى تقديم التمويل للمشروعات متناهية الصغر وذلك فى إطار جهود الحكومة لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وسوف تعمل الشركات الجديدة للتمويل تحت إشراف ورقابة هيئة الرقابة المالية وهناك أيضاً صندوق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المعلن عنه خلال قمة الكويت .

- أكد وزير الإتصالات على أهمية دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال حوافز خاصة وبرامج تدريب وتأهيل للعاملين فى هذه الشركات وأعلن أنه لا تطوير لصناعة الإتصالات فى مصر دون دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة فى مجال الإبداع التكنولوجى وعمليات نقل التكنولوجيا من الخارج وهو أحد المحاور الأساسية لتنفيذ الخطة القومية والنهوض بصناعة الإتصالات .

- أكد الرئيس حسنى مبارك لملتقى القاهرة الرابع للإستثمار سرعة إنجاز الأولويات لصالح المواطن فى جميع المجالات وأن القطاع الخاص شريك اساسى فى التنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وأكد على تنظيم مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات البيئة الأساسية والمرافق العامة لفتح الباب أمام التوسع فى مشروعات البنية الأساسية والخدمات والبحث العلمى وركز سيادته على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ومساعدتها بالتمويل والفرص الإستثمارية والقيام بالترويج لها وتدريبها وتسويق منتجاتها ، كما قررت مصر المساهمة فى تمويل المبادرة التنموية الرائدة التى تم طرحها خلال القمة العربية الإقتصادية والتنموية الرائدة التى تم طرحها بدولة الكويت خلال يناير 2009 والتي بلغ رأسمالها مليارى دولار وتهدف الى توفير الموارد المالية اللازمة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وضمان وصول الخدمات الإستثمارية لكل منطقة بمحافظات مصر .

-تعد المنظمة العربية للتنمية الإدارية (الملتقى) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشرم الشيخ مؤتمراً بعنوان (إستراتيجية الإمتياز التجارى طريقك الى السوق) تحت رعاية وزير الإستثمار وتشارك فيه 15 دولة عربية وتقوم بإلقاء الضوء على طبيعة ومفهوم الإمتيازات التجارية والفوائد التى يستطيع المستثمرون العرب الحصول عليها وتشجيعهم على تطبيقها فى الدول العربية ويوضح الملتقى الخبرات والدعم اللازمين لإقامة المشروع من الشركة صاحبة الإمتياز التجارى الى توفير الكثير من التكاليف والنفقات التى تصاحب إقامة المشروعات بالطرق التقليدية ويحدد الملتقى عوامل نجاح وفشل الإمتيازات التجارية والجوانب القانونية لحقوق الملكية الفكرية والتجارب العالمية والعربية فى مجال الإمتيازات التجارية .

إتفاقيات وبيروتوكولات :

- أطلق البنك العربى الأفريقى الدولى صندوقاً لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع مركز تحديث الصناعة وذلك بهدف تقديم الدعم المادى للمشروعات - وأكد رئيس البنك العربى الأفريقى الدولى أن إنشاء صندوق للمشروعات كشريك للصناعات

رابعاً: دراسة العدد

التجارب العربية فى حل مشكلة البطالة ودعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الصغيرة والمتوسطة سيساعدها فى زيادة خططها التوسعية ومضاعفة صادراتها. وكشف الرئيس التنفيذى لمجلس تحديث الصناعة، عن وجود العديد من العقبات التى تواجه المشاركة متمثلة فى عملية التمويل، خاصة مع وجود فجوة كبيرة من العرض والطلب فى عمليات التمويل المتاحة للصناعة، حيث رصدت دراسة أجراها مركز تحديث الصناعة احتياج 600 شركة لتمويل يصل قدره إلى 8 مليارات جنيه من إجمالى 15 ألف شركة تتعامل مع المركز. وأكد أن خطة مضاعفة الصادرات تتطلب 60 مليار جنيه خلال الأربع سنوات القادمة، مطالباً المؤسسات المالية استحداث طرق تمويلية جديدة لتغطية متطلبات الشركات التمويلية وطالب رئيس البنك المؤسسات المالية والبنوك استحداث طرق تمويلية لمواجهة العجز التمويلى الموجه لقطاع شركات الصغيرة والمتوسطة. وأكدت العضو المنتدب للشركة المسنولة عن الصندوق "شركة العربى الأفريقى"، أن رأس مال الصندوق يتراوح ما بين 300 إلى 500 مليون جنيه مصرى، ويستهدف الشركات التى يتراوح حجم أعمالها ما بين 15 إلى 120 مليون جنيه، مؤكدة أن الصندوق يقدم لأول مرة فى مصر خدمة التمويل بطريقة الميزانين للشركات الصغيرة والمتوسطة

مقدمة

تعد مشكلة البطالة من أهم وأخطر المشكلات التى تعاني منها معظم النظم الاقتصادية فى العالم وتؤدي إلى نتائج سلبية فى المجال الاقتصادى والاجتماعى . وتحدث البطالة نتيجة لانخفاض الإستثمارات أو الهبوط فى دورة النشاط الاقتصادى أو للتغير فى التكنولوجيا أو التغير فى طلب المستهلكين أو عدم تأهيل العمالة بما يتناسب

الإميازات التي يقدمها الصندوق

■ تعفى المشروعات التي يساهم الصندوق في رؤوس أموالها عند تأسيسها من ضريبة الدخل على الشركات أو من ضريبة الأرباح على المؤسسات التجارية والصناعية لمدة خمسة سنوات من تأريخ التأسيس أو مزاولة النشاط ويجوز تجديدها لمدة خمس سنوات أخرى على أن يصدر بالتجديد قرار من مجلس الشئون المالية وموارد الطاقة وبشرط أن يتم الإعفاء وفقاً للضوابط التي يصدر بها قرار من الوزير المشرف على الوزارة المالية.

■ يهدف الصندوق إلى تشجيع الشباب العماني على الدخول في مجالات الأعمال الحرة ، وإنشاء وامتلاك مشروعات صغيرة ومتوسطة توفر فرص عمل لهم ولغيرهم من العمانيين وتؤسس عدداً متنامياً من المشروعات الوطنية الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت من العوامل الرئيسية المحركة للنمو الاقتصادي في معظم اقتصاديات العالم .

الخدمات التي يقدمها الصندوق

دراسة مشروعات الشباب وخطتهم ومساعدتهم على استكمال دراستها والتأكد من كونها مشروعات اقتصادية يمكن نجاحها وتحقيق الهدف منها .

مساعدة الشباب المستثمرين خلال مرحلة الإعداد للمشروع في الحصول على التراخيص الحكومية اللازمة لتأسيس المشروع والاتصال بالشركات والموردين للحصول على أفضل العروض ، وكذلك التأهيل للحصول على المنح والقروض الحكومية والقروض التجارية .

تقديم الخبرة في النواحي المالية والاقتصادية والفنية والتسويقية والإدارية والتنظيمية من

مع التغيرات في سوق العمل ، وتنتج البطالة عادة من اختلال سوق العمل لاعتبارات تتعلق بجانب الطلب وجانب العرض .

بدأت أغلب دول العالم وخصوصاً النامية منها تهتم بإنشاء صناديق دعم المبادرات الذاتية للشباب والتي تساهم في الحد من البطالة من خلال خلق فرص العمل الجديدة للشباب وتنشيط دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وتعميق الترابط في سلاسل الإنتاج والتوزيع والتسويق والخدمات المساندة وتشجيع رواد الأعمال على المبادرة والإبداع .

التجربة العمانية:

شهدت سلطنة عمان خلال العشر سنوات المنصرمة اهتماماً ملحوظاً بالبرامج والأنشطة المتعلقة بدعم مبادرات الأفراد والشباب ، وتمثل هذا الاهتمام بإنشاء العديد من الصناديق التي تمول المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يرغب الأفراد القيام بها .

1- صندوق تنمية مشروعات الشباب :

تأسس الصندوق في عام 1998 للمساعدة في مواجهة مشكلة البطالة بين الشباب ، ويعد الصندوق شركة مساهمة عمانية تخضع لأحكام قانون الشركات التجارية في السلطنة. وبدء نشاطه الفعلي في عام 1999 برأس مال مسجل قدره (25) مليون ريال عماني ورأس مال مصدر (5.3) مليون ريال. ويتبع نظام المشاركة في رأس المال المساهم في تمويل المشروع.

خلال فريق الإدارة الدائم للصندوق أو من خلال .

لإنشاء (1399) مشروعاً صغيراً وتم صرف (1079) مشروع .

المجالات التي يمولها الصندوق

- المشروعات الخدمية.
- المشروعات السياحية.
- المشروعات الصناعية.
- المشروعات الحرفية .
- المشروعات التجارية.

التجربة السعودية

تعددت تجارب دعم المبادرات في المملكة العربية السعودية ، غير أن تجربة الصناديق التي تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للشباب هي الأكثر أهمية وحيوية في توفير فرص العمل والقضاء على البطالة .

يقدم الصندوق لصاحب المشروع برامج غير تمويلية تتمثل في الدعم التسويقي والتركيبة ، والدعم الفني والإداري، ويمول الصندوق المشروعات التي يكون الحد الأدنى لتكلفتها (20) ألف ريال عماني ، والحد الأقصى (250) ألف ريال عماني.

1- صندوق المئوية :

تتمثل رسالة الصندوق في تمكين الجيل الجديد من السعوديين والسعوديات بدء أعمالهم من خلال الإرشاد والتسهيل والإقراض وتحويلهم من طالبي وظائف إلى موفري وظائف ومساعدتهم لتحقيق الاستقلال المادي .

يأخذ الصندوق بأسلوب المشاركة في رأس المال ضماناً لنجاحه وقد تم تمويل أكثر من (30) مشروعاً في مختلف القطاعات والموافقة على تمويل نحو(80) مشروعاً آخر وفق خطوات تستهدف ضمان نجاح المشروعات.

الأهداف الاستراتيجية لصندوق المئوية

- المساعدة الجادة في إيجاد فرص عمل للشباب والشابات السعوديات .
- مساعدة الاقتصاد المحلي على النمو من خلال إقامة مشاريع فعالة ومنتجة.
- زيادة فرص نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال آلية التمويل والتدريب والإرشاد .
- إشراك القطاع الخاص في القضايا الوطنية الملحة عبر برامج مؤسسية .

2- صندوق سند لدعم وتنمية المشاريع الصغيرة:

يعتبر من أهم البرامج في مجال توظيف العمالة الوطنية وتدريبها وإرشادها للدخول في سوق العمل الحر وتم إنشائه في عام 2001 .

الخدمات التي يقدمها الصندوق

- يقدم الصندوق تمويل جزئي أو كلي على شكل قروض حسنة لأصحاب المشاريع ، وتتراوح قيمة القروض ما بين 50-200 ألف ريال سعودي يتم تسديدها على مدى خمس سنوات.
- يقدم الصندوق خدمات إرشادية لصاحب المشروع تمتد حتى ثلاث سنوات من بداية المشروع .
- تسهيل الإجراءات الحكومية

وقد تم تمويل صندوق سند لدعم وتنمية المشاريع الصغيرة من قبل الحكومة بمبلغ وقدره (5.2) مليون دولار لمساعدة الباحثين عن عمل لإنشاء مشروعات التوظيف الذاتي والفردية . ويقدم الصندوق قروضاً صغيرة الحجم في حدود (5000) ريال عماني ، وبسعر فائدة مدعوم وفترة سماح لمدة سنة واحدة ، وفترة سداد (6 سنوات) ، ويطلب من المقترض تقديم ضمان شخصي ورهن أصول المشروع . وقد قام الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام 2006 بالموافقة على التمويل

- يتلقى صاحب المشروع التدريب المناسب الذي يساعده على إدارة مشروعه بنفسه والاعتماد الكلي على ذاته في اتخاذ القرارات المرتبطة بمشروعه.
- الخدمات المصرفية والتأمينية .
- خدمات الحاسب الآلي والاتصالات
- خدمات تسويقية وعلاقات عامة من خلال مواقعها على الانترنت. ويقوم الصندوق بالتغطية الإعلامية المناسبة لكل المشاريع عند افتتاحها رغبة منه في تعريف الآخرين بتلك المشاريع وتسويق منتجاتها.
- يقوم الصندوق بتقديم خصومات وتسهيلات للمشاريع من خلال الدعم الذي يتلقاه من مؤسسات عديدة تقدم سلع وخصومات بنسب متفاوتة أو مجانية.
- توعية السيدات بحجم فرص الاستثمار الصغيرة المتاحة .
- مساعدة الاقتصاد المحلي على النمو من خلال إقامة مشاريع منتجة.
- زيادة فرص نجاح المشاريع من خلال آلية التمويل والتدريب والإرشاد .
- إتاحة فرصة أكبر لنمو قاعدة جديدة من صغار سيدات الأعمال السعوديات وتوسيع مساحة وجودهن في أنشطة الاقتصاد الوطني .
- المساهمة الفعالة في خفض معدلات البطالة النسائية التي تعاني منها أغلب الفتيات السعوديات .
- تعزيز روح التعاون والتكافل بين فئات المجتمع.

الخدمات التي يقدمها الصندوق

- تقديم البرامج التدريبية والتأهيلية لسيدات الأعمال والتي تساعدها على إدارة مشروعاتها بنفسها والاعتماد الكلي على ذاتها في القرارات المتعلقة بمشروعاتها.
- الدعم المالي لبدء المشاريع الصغيرة
- تقديم الاستشارات الفنية والقانونية والإدارية .
- تقديم البرامج التدريبية المطورة والمتقدمة المتخصصة للسيدات .
- إقامة معارض لتسويق منتجات للسيدات الأعمال.
- إنشاء حاضنات أعمال لبعض المشاريع الصناعية والخدمية.
- وضع الخطط التسويقية وعمل الدراسات والبحوث .
- المساعدة بإصدار التراخيص ، التنسيق مع سيدات ورجال الأعمال لاحتضان المشاريع الصغيرة ضمن أنشطتهن .
- تقديم المحاضرات والدورات في مجال الأعمال .

2- صندوق الأمير سلطان بن عبد العزيز لدعم المشاريع الصغيرة للسيدات :

تأسس صندوق الأمير سلطان بن عبد العزيز لدعم المشاريع الصغيرة للسيدات بمبادرة من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد عبد العزيز أمير المنطقة الشرقية ، وذلك كوحدة مستقلة مالياً ولا تهدف إلى الربح يعمل في مجال الدعم الفني والمالي للمبادرات من الفتيات والسيدات السعوديات وكذا المشاريع النسائية الصغيرة الجديدة والقائمة في المنطقة الشرقية .

أهداف الصندوق

- تنمية ودعم الأفكار الخلاقة في محيط الأعمال وتشجيع روح المبادرة والإبداع عند السيدات ونشر ثقافة العمل الحر في المجتمع.
- تشجيع قيام مشاريع صغيرة حرفية وخدمية تكون دعامة مغذية لما هو قائم من صناعات كبيرة.

- تدريب وتأهيل المواطنين والمواطنات بحيث يصبح كل منهم قادراً على إدارة مشروعه بنفسه.

استراتيجيات الصندوق

- تقديم خدمات تمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الجديدة بالإضافة إلى المشاريع القائمة والتي تحتاج لتوسعة أو تحديث ، وتشمل المشاريع الخدمية والصناعية والتجارية وغيرها.
- تقديم أفكار مشاريع استثمارية مجدية قائمة على أساس دراسة جدوى اقتصادية علمية ومهنية عالية تراعي احتياجات السوق وفرص النجاح وضمان الاستمرار .
- تطوير المشاريع النامية وربطها بالخبرات والإمكانيات الإدارية والتقنية التي يحتاجها المستثمرون الجدد عبر تأسيس حاضنات للصناعات.

الخدمات التي يقدمها الصندوق

- تقديم قروض ميسرة بدون فوائد لتمويل مشاريع لا يتعدى حجم الاستثمار فيها المليون درهم ، وقروض المشاريع التي يزيد حجمها عن المليون درهم ذلك بفائدة ميسرة.
- المساهمة في رؤوس أموال المشاريع التي لا يمكن لأصحابها توفير كامل الحصة المطلوبة منهم للحصول على القروض اللازمة.
- تأسيس حاضنات أعمال وحاضنات للصناعات في أبو ظبي كمرحلة أولى ومدينة العين والمنطقة الغربية كمرحلة لاحقة للمشاريع الناشئة .
- توفير خدمات مساندة مشتركة مثل غرف الاجتماعات والسكرتارية والأجهزة المكتبية التقنية وغيرها .
- توفير الخدمات الاستشارية في المجالات الإدارية ، المحاسبية

- تسويق منتجات المشاريع داخل وخارج المملكة .
- مسابقات لأفضل المشاريع الصغيرة وعرض التجارب الناجحة.
- المساهمة في تنمية الاقتصاد المحلي من خلال تحضير بيئة الأعمال المحلية لتقديم الدعم المناسب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتأسيس علاقات شراكة مع القطاعين العام والخاص والمصارف والمؤسسات التمويلية بهدف دعم قدرات الصندوق

التجربة الإماراتية

عملت دولة الإمارات العربية المتحدة على سن التشريعات والقوانين التي تفعل من مشاركة الشباب في عملية التنمية الاقتصادية للدولة ، حيث تم إنشاء مؤسسات متخصصة تدعم الشباب ومشاريعهم الصغيرة والمتوسطة ومن أهم هذه المؤسسات صندوق خليفة لدعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

صندوق خليفة لدعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تأسس صندوق خليفة كهيئة مستقلة تتبع حكومة أبو ظبي في عام 2007 برأس مال قدره 300 مليون درهم إماراتي للمساهمة في تعزيز القدرة التنافسية لاقتصاد الإمارات وللارتقاء بالمستوى الاقتصادي لإمارة أبو ظبي لتتحول إلى مركز استثماري واقتصادي متميز على الصعيدين العربي والإقليمي .

أهداف الصندوق

- المساهمة في حل مشكلة نقص التمويل والخبرات التي قد يصادفها المستثمر الشاب عند إقامة المشروع الذي يطمح إلى تنفيذه.
- تنمية روح الاستثمار في أوساط الشباب والشابات المواطنين .

القانونية ، والتسويقية وما إلى ذلك ،
من متطلبات النجاح.

- طرح أفكار مدروسة لمشاريع مجدية ،
تقوم على دراسة الجدوى الاقتصادية
وربطها بشركاء من أصحاب
التكنولوجيا والمعرفة والخبرة.

يوفر الحلول التمويلية لصغار المستثمرين ،
ويقدم أفكارا استثمارية والمعونات الفنية
والتقنية .

التجربة القطرية:

اهتمت دولة قطر بدعم المبادرات الذاتية
للشباب الهادفة إلى توفير فرص العمل للعديد
من الشباب والشابات القطريات ، وكانت دار
الإئماء الاجتماعي وهي أحد المؤسسات التابعة
لمؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع
والذي أنشئت في عام 1996 هي الرائدة في
مجال توفير البرامج التي تمكن الشباب من
الحصول على فرص عمل . ومن أهم هذه
المبادرات صندوق رساميل .

برامج الصندوق :

• برنامج بداية :

دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجديدة ،
حيث يتم توفير قروضا ميسرة لأصحاب هذه
المشاريع بحد أعلى يصل إلى ثلاثة ملايين
درهم وبدون فوائد مالية ومن خلال مصارف
ومؤسسات مالية للمشاريع التي لا تزيد عن
مليون درهم ، إضافة إلى رسوم إدارية بسيطة

توفير دعم غير مباشر للمشروع الحاصل على
التمويل وتؤمن متطلبات نجاحه وضمان
استمراره مثل : حاضنات الأعمال ،
والخدمات المساندة المشتركة ، الخدمات
الاستشارية في المجالات الإدارية والمحاسبية
والقانونية والتسويقية.

• برنامج زيادة :

دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة
والتي يرغب أصحابها بتوسيعها وتنميتها ،
حيث سيتم توفير قروضا ميسرة لأصحاب هذه
المشاريع .

يقوم البرنامج بالاستثمار والمساهمة في
رؤوس أموال المشاريع التي لا يمكن لأصحابها
توفير كامل الحصة المطلوبة منهم للحصول
على القروض اللازمة .

صندوق رساميل لدعم المشاريع الذاتية:

انبثقت فكرة صندوق رساميل لدعم المبادرات
الذاتية في عام 2003 كالية مهمة لدعم
أصحاب المبادرات الذاتية وتشجيعهم لتحويل
مبادراتهم إلى مشاريع منتجة ومدرة عليهم
بدخل ثابت لمساعدتهم على تحسين أوضاعهم
المعيشية ولدعم استقلالهم المادي .

أهداف الصندوق

- حصر واستقطاب أكبر عدد ممكن من أصحاب
المبادرات الذاتية الواعدة .

- تقديم الدعم المالي والإداري والفني

والتدريبي لأصحاب المبادرات الذاتية الواعدة
لتمكينهم من تنفيذ مشاريعهم بنجاح.

- متابعة المشاريع الذاتية المنفذة ورصد

نتائجها وتقييمها وتقديم الدعم اللازم لها

لصيانة نجاحها ونموها.

الخدمات المالية والإدارية التي يقدمها
الصندوق

- قروض مالية وبشروط ميسرة وبدون
فوائد .

- تدريب وتأهيل قدرات أصحاب المبادرات الذاتية.
- برامج الدعم الفني للمشروع.
- برامج الدعم التسويقي للمشروع.
- برامج الدعم الإداري.

التجربة المصرية

- تركزت الإستراتيجية المصرية لمكافحة البطالة في مصر على أربعة محاور وهي :
 - زيادة إنتاجية العمالة .
 - دعم ومساندة المشروعات الصغيرة .
 - التوسع في الزراعة .
 - والدعم المؤسسي .

تهدف برامج العمل التي تعمل على مكافحة البطالة على المستوى الكلي إلي التوجه نحو توفير فرص العمل من خلال تحديد السياسات الفعالة والقدرة على التدخل من أجل مواجهة البطالة وخاصة بين الشباب الاقتصاد.

مصادر للبطالة هي:

- القادمون الجدد لسوق العمل .
- رصيد البطالة المتراكم بسبب العجز في توفير فرص العمل للقادمين الجدد.
- رصيد البطالة الناشئ عن انكماش بعض الصناعات أو نتيجة لبرنامج الخصخصة وبيع وحدات القطاع العام

الإستراتيجية المصرية المقترحة للحد من أزمة البطالة : زيادة الإنتاجية:

- تحسين نوعية العمالة.
- كفاءة استخدام الموارد الطبيعية .
- زيادة معدلات الادخار والاستثمار.
- حسن الإدارة وكفاءة التخصيص .
- التدخل الحكومي .

دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية

الصغر هي اللبنة الأولى والأساسية في بناء القطاع الخاص وهي من أهم مقومات النجاح لأي دولة من ناحية استيعاب قوة العمل وخلق فرص عمالة جديدة وتخفيف حدة مشكلة البطالة وزيادة الاستثمارات لقطاع كبير من المجتمع .

تستهدف الرؤية الإستراتيجية المصرية في تحقيق ما يلي :

- معالجة أوجه القصور والاختلال الحالية في قطاع الصناعات الصغيرة .
- تنمية الصناعات الصغيرة المغذية لمواجهة ظاهرة الاعتماد على الخارج للحصول على مختلف مستلزمات الإنتاج المصري وعلى مكونات وأجزاء السلع الصناعية التي يتم تجميعها أو تشكيلها محلياً وبالتالي خلق فرص العمل
- توفير كافة المعلومات والإحصاءات الدقيقة عن قطاع الصناعات الصغيرة لمساعدة المستثمرين فدى اختيار الصناعات الواعدة أي توفير قاعدة بيانات مع مراعاة تحديثها .
- ضرورة وضع خطة للترويج وتنمية الصادرات تشمل المشاركة في المعارض المحلية والخارجية والترويج داخليا وخارجيا على أنشطة هذه الصناعات مع الاهتمام بالدراسات التسويقية والاستشارية .

نظرا للأهمية الاقتصادية لدعم المشروعات الصغيرة في حل أزمة البطالة أولت الدولة اهتمامها بالآتي :-

1- الصندوق الإجتماعي للتنمية :

أنشئء الصندوق عام 1991 ويختص

تواجداً فعلياً وتفاعلاً مستمراً مع الجهات الوسيطة في متابعة تنفيذ المشروعات .

2- حاضنات الأعمال

تعريف الحاضنات :

وعاء صغير يقيم في حيز صغير نسبياً ليقدم خدمات أساسية مشتركة للأعمال الناشئة خلال فترة طفولتها وذلك في مجالات الإدارة والتكنولوجيا والمعلومات والإرشاد ليسهل على المشاريع الصغيرة والمتوسطة خصوصاً في مراحل إنشائها الأولى ويقلل من تكاليفها عن طريق تقديم الخدمات الجماعية المشتركة لها مما يزيد من فرص نجاحها .

أهداف الحاضنات :

- إقامة مشروعات إنتاجية صغيرة تعتمد على تطبيق التكنولوجيا المناسبة والابتكارات الحديثة .
- إعداد رجال أعمال من صغار المستثمرين والمبتكرين من خلال توفير المناخ الإداري المناسب وإمداده بالمساعدات اللازمة مما يؤدي إلى تنمية ونشر فكر العمل الحر.
- إتاحة فرص عمل لشباب الخريجين والعاملين للحد من مشكلة البطالة.
- إيجاد الترابط والاستفادة من الجهود البحثية المتاحة لدى الجامعات ومراكز البحث العملي .

الخدمات التي يمكن تحقيقها من إنشاء

الحاضنات الصناعية

- المساهمة الفعالة في وضع خطط العمل التفصيلية وذلك بتقديم الاستشارات التي من شأنها وضع

بتعبئة الموارد المالية والفنية المقدمة من الدول الأجنبية والهيئات الدولية وصناديق العمل العربية وكذلك الموارد المحلية التي تخصص له في الموازنة العامة للدولة واستخدامها في تحقيق حلول عاجلة تتمثل في تنفيذ مجموعة من البرامج في مجالي الإنتاج والخدمات وذلك بغرض توفير فرص عمل جديدة ودائمة .

استراتيجيات الصندوق

- خلق فرص عمل للخريجين الجدد والشباب المتعطل عن العمل .
- توجيه المزيد من الاستثمارات العامة نحو التنمية البشرية في مجالات الصحة والتنمية .
- إيجاد آليات من شأنها حماية الفئات المتضررة وتشمل المرأة وكبار السن وتحسين مستويات معيشتهم .
- إشراك الجمعيات الأهلية والتطوعية في تنفيذ مشروعات تخدم الفئات المستهدفة .
- تقوية الشراكة مع الجهات الحكومية وكل الأطراف الرئيسية الفاعلة في عملية صنع القرار .
- المساهمة في تكرار نموذج الصندوق الإجتماعي في الدول الشقيقة بتشجيع من الدول والجهات المانحة .

الجهات التي يتعامل معها الصندوق

- الجهات المانحة: وهي الجهات التي تمول موارد الصندوق.
- الجهات الوسيطة: وهي همزة الوصل في إدارة ومتابعة الأداء الكمي والفني لبرامج الصندوق ومشروعاته وقد تكون هذه الجهات مالية كالبنوك أو الجمعيات الأهلية .
- الجهات المنفذة: وهي التي تنفذ مشروعات وبرامج الصندوق لتستفيد منها الفئات المستهدفة ويراقب ويتابع من خلال مكاتبه المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية والتي تعطى للصندوق

- تطوير وتحسين كفاءة تنفيذ العمليات ورفع مستوى الجودة.
- إعادة الهيكلة المالية وإعادة التنظيم والتطوير .
- المساعدة الفنية والتكنولوجية لتطوير الصناعات الصغيرة.
- المساعدة في توفير العملة الصعبة نتيجة لزيادة الصادرات وخفض الواردات من السلع المثيلة .
- التوصيات :

- أهمية وجود قلاع صناعية تتكون من الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة كصناعات مغذية لها أو تكميلية او حرفية .

- تشجيع إقامة المجمعات الصناعية والخدمات والتعاونية وتسهيل الحصول على التمويل من مؤسسات التمويل الخاصة.

- إعطاء المشروعات الصغيرة نفس المزايا والشروط التعاقدية الممنوحة للقطاع العام الحكومي وتحفيز المشروعات الصغيرة لجعل الإنتاج مطابق للمواصفات العالمية

- وضع رؤية إستراتيجية جديدة لتحديث الصناعات الصغيرة في مصر تهدف إلى إحداث تغيير إيجابي يهدف إلى الأفضل والأحدث والأكفأ بما ينعكس على النمو والتنمية الاقتصادية .

- تقديم مساعدات استشارية لمستثمري الصناعات الصغيرة.

- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية واختيار التكنولوجيا واستيرادها .

- خطة متكاملة في المجالات المالية والفنية والقانونية والاستشارية
- تقدم الحاضنات الاستشارات في المجالات المالية كوضع الموازنات التقديرية ومستلزمات التمويل اللازمة لبدء الإنتاج وتوفير السيولة ووضع موازنات الإنفاق وتنظيم القروض وطرق تسديدها وغير ذلك من الجوانب المالية .
- تقوم الحاضنات في حالة توافر الأموال بتقديم قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة .

أنواع الحاضنات :

- حاضنات الأعمال العامة .
- حاضنات الشركات العامة والخاصة.
- حاضنات الأعمال التكنولوجية.
- الحاضنات المفتوحة.
- حاضنات الأبحاث التكنولوجية .

الأهداف الاقتصادية من تمويل المشروعات الصناعية الصغيرة :

تهدف عملية تمويل المشروعات الصغيرة إلي:

- رفع كفاءة القطاع الإنتاجي أو الخدمي بشكل عام وخاصة في المجال التكنولوجي.
- تقوية قدرة المشروعات الصغيرة على المنافسة وعلي البقاء والنمو وزيادة حركة الاستثمار في المجالات المختلفة .
- توفير فرص عمل جديدة والمعاونة في حل مشكلة البطالة ودعم خطط التنمية الاقتصادية.

الأهداف الخاصة من القيام بعملية التمويل هي

- التوجه نحو الصادرات لإنتاج السلع الجديدة والتحديث والتطوير للمشروعات.

الفرنشايز لتدعيم المشروعات الصغيرة .

إعداد : داليا جمال الدين

إشراف: / محمد مصطفى (مدير عام الإدارة العامة للبيانات وتحليل المعلومات)
المصادر:-

<http://www.youth>

<http://mosgcc.com>

<http://alriyadh.com>

<http://www.amanjordan.org>

<http://www.aljpor.org>

<http://www.sdc.org.qa>

<http://www.khalifafund.gov>

- تيسير حصول الصناعات الصغيرة على الخدمة الفنية والتيسيرات التمويلية المناسبة والعمالة المدربة
- التوسع في سياسة الحاضنات التكنولوجية كإحدى السياسات التطبيقية لتحديث الصناعات الصغيرة وإيجاد فرص العمل .
- دعم بورصة النيل التي تم إنشاؤها وتقديمها المزيد من التسهيلات لأصحاب المشروعات الصغيرة .
- تغيير قانون المناقصات والمزايدات بما يسمح بتقديم مزايا تفضيلية للشركات الكبيرة المتعاقدة مع المنشآت الصغيرة .
- رفع القدرة التنافسية للصناعات اليدوية والحرفية والارتقاء بنظام

معلومة تهمك :

المنخفضة . و يساعد الأسرة من الطبقة المتوسطة على تأمين حياتهم وممتلكاتهم و ضمان إستمرار دخلهم فى حالة المرض العجز .

خصائص التأمين متناهي الصغر:

إن حاملي وثائق التأمين متناهي الصغر غالبا ما يكون من صغار الموظفين واصحاب المهن الحرة أو من يعملون فى قطاعات الإقتصاد غير الرسمي وللتأمين متناهي الصغر خصائص معينة تميزه عن التأمين التقليدى الذى يخدم الشرائح ذات الدخل المرتفعة والمتوسطة من المجتمع وذلك من حيث إنها تلبي الإحتياجات الخاصة للأفراد من ذوى الدخل المنخفضة مثل خطر الوفاة والتأمين الصحوحماية المسكن ومحتوياته.

مزايا الوثائق :

- كتابة شروط الوثائق بلغة واضحة يسيرة سهلة تتميز بالبساطة

التأمين متناهي الصغر
..لخدمة محدودى الدخل

هل التأمين للأثرياء فقط؟ بالتأكيد لا إن محدودى الدخل يواجهون نفس المخاطر التى تواجهها الطبقات الأخرى من ذوى الدخل المرتفعة لكن آثار هذه المخاطر كبيرة على محدودى الدخل والطبقات المتوسطة أكثر منه على الطبقات الغنية .

تعريف التأمين متناهي الصغر:

هو خدمة تأمينية لحماية شريحة كبيرة من ذوى الدخل المحدودة من خلال توفير تغطيات تأمينية ضد العديد من الأخطار التى تهددهم وذلك مقابل سداد أقساط تتناسب مع طبيعة الخطر المؤمن عليه ومع دخولهم

- إتساع نطاق التغطية التأمينية وسرعة التعامل مع التعويضات

- تصل الخدمات الى منازل العملاء مباشرة

ما هي المنتجات المتاحة بالسوق :

يوجد بسوق التأمين المصرى لدى شركات التأمين المصرية بعض منتجات التأمين متناهى الصغر للممتلكات مثل مخاطر عدم السداد والحريق والسطو والنقل البرى ومشروع إحلال التاكسى ونفوق الماشية كما يوجد فى فرع تأمين الحياة الحوادث الشخصية وخطر الوفاة وتتميز جميعها بأقساط صغيرة فى متناول الجميع ويتم إحساب الأقساط وصياغة الوثائق ووضع شروطها بما يتلائم مع المجتمع المصرى .

خطة لخدمة منخفضى الدخل:

- وضع خطة لتشجيع شركات التأمين الموجودة لخدمة الشرائح منخفضة الدخل.
- وضع خطة إعلامية لتثقيف شركات التأمين وتعزيز الوعى التأمينى لدى العملاء المرتقبين من محدودى الدخل حول التغطيات التى يمكن توفيرها لهم .
- وضع نظام لتوفير حماية للمستهلك فى هذا النوع من السوق وتشجيع الحلول الرقابية والتنظيمية المبتكرة كاستجابة لإحتياجات أسر الدخل المنخفضة التأمينية .
- وضع برامج التأمين متناهى الصغر التى تخدم بالفعل شريحة كبيرة من المجتمع ذوى الدخل المنخفضة .
- تسهيل إتاحة المعلومات والبيانات الإحصائية السياسية عن شرائح محدودى الدخل مثل الأعمار، نسبة الوفيات ، نسبة الإصابة بالأمراض ، نوعية الأعمال والأخطار التى يتعرضون لها والإستفادة من تجارب الدول الأخرى فى هذا المجال .

المصدر: جريدة الأهرام فى 2009/12/2